

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



مجلة الفلسفة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن كلية الآداب في الجامعة المستنصرية

AN ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL

ISSN:1136-1992

DOI : 10.35284

التقييم الدولي

المعرف الدولي

أ.م.د. فوزي حامد الهيتي

نظرية النبوة عند الفارابي

أ.م.د. احسان علي عبد الأمير الحيدري

اخلاقيات الأوبة وجائحة كورونا

م.د. نسرین خليل حسين

آراء كومنيوس التربوية

أ.م.د. سليمة ناصر حسين

الديستوبيا من المنظور الفلسفي أخلاق

السادة والعبيد عند نيتشه امودجا

أ.م.د. نضال ذاکر عذاب

التصوف عند فريد الدين العطار

الباحثة سجي نعيم عبد

د. خديجة بلخير - الجزائر-

ابن عربي قارئاً ابن القيسي في كتابه خلع

النعلين

أ.م.د. نضال عيسى كريف

نقد الفكر الديني وفاق التجديد عند

علي شريعتي

د. حسين حمزة شهيد العامري

المذهب الذاتي في المعرفة عند السيد

محمد باقر الصدر

د. عمر بن سليمان -الجزائر-

الحركة الإصلاحية ومسألة التسامح

أ.م.د. رحيم محمد الساعدي

الفلسفة والمخابرات (قراءة محايثة)

أ.م.د. محمد عودة سبتي

فلسفة اللقطة ديمومة الحركة استنطاق

الصورة عند جيل دولوز

أ.م.د. أحمد شيال غضيب

آتين جيلسون قارئاً للفلسفة

أ.م.د. نوال طه ياسين

الأساس اللغوي لوحدة العلم عند كارناب

Dr. Faeza T. Alshemmer

Symbolic Method of Ibn Tufail's

Philosophy «Study in Islamic

Philosophy»

العدد ٢٢

٣٠ كانون الاول ٢٠٢٠

مجلة الفلسفة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها قسم الفلسفة

المجلة حاصلة على المعرف الدولي Doi
تحت رقم prefix :10.35284

رئيس التحرير

أ.م.د. رحيم محمد الساعدي

الهيئة العلمية الاستشارية

1.د.يمنى طريف الخولي – كلية الآداب – جامعة القاهرة- مصر.

2.د. عفيف حيدر عثمان - الجامعة اللبنانية – لبنان .

3-Professor:Juan Rivera Palomino- San Marcos – Peru

4.د. مصطفى النشار – كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر.

5.د. احمد الوشاح – كليات كليرمونت – كلية بيتزر- لوس انجلس – امريكا

6.د. احسان علي شريعتي –كلية الاديان – جامعة طهران – ايران

7.د. افراح لطفي عبد الله – كلية الآداب – جامعة بغداد – العراق

8.د. عامر عبد زيد الوائلي – كلية الآداب – جامعة الكوفة – العراق

9.م.د. محمد حسين النجم - كلية الآداب – الجامعة المستنصرية – العراق

البريد الالكتروني

art.phi_magazine@uomustansiriyah.edu.iq



العدد الاثنان والعشرون

٢٠٢٠

مدير التحرير

أ.م.د.حيدر ناظم محمد

كلية الآداب -المستنصرية

مكثير التحرير

م.م. أسماء جعفر فرج

كلية الآداب -المستنصرية

الاشراف اللغوي

م.د.منار صاحب

كلية الآداب/المستنصرية

اخراج وتنضيد

م.م.أثير محمد مجيد

المحاسب المالي

رنا حسين عباس

مسؤول العلاقات والإعلام

المهندسة

ريهام ماجد عبد الكريم

الترقيم الدولي:Issn (١١٣٦-١٩٩٢)

فهرست بدار الكتب والوثائق وايداعها تحت رقم (٧٤٢) لسنة (٢٠٠٢)

نصميم وطباعة

مكتب الاثير

للتشر والطباعة

الفلسفة

مجلة علمية محكمة يصدرها قسم الفلسفة

المحتويات

كلمة رئيس التحرير

محور الفلسفة الاسلامية

١- نظرية النبوة عند الفارابي

أ.م.د. فوزي حامد الهيتي ٢٢-٣

محور الفلسفة التربوية والاخلاقية

٢- أخلاقيات الأوبئة وجائحة كورونا

أ.م.د. إحسان علي عبد الأمير الحيدري ٤٢-٢٥

٣- آراء كومنيوس التربوية

م.د. نسرين خليل حسين ٥٨-٤٣

٤- الديستوبيا من المنظور الفلسفي
أخلاق السادة والعبيد عند نيتشه انموذجا
(دراسة وصفية تحليلية)

أ.م.د. سليمة ناصر حسين ٨٠-٥٩

محور التصوف

٧- التصوف عند فريد الدين العطار

أ.م.د. نضال ذاكر عذاب
الباحثة سجي نعيم عبد ١٠٠-٨٣

٨- ابن عربي قارنا ابن القيسي في كتابه خلع النعلين

د. خديجة بلخير-الجزائر- ١١٢-١٠١

محور الفكر العربي المعاصر

٩- نقد الفكر الديني وافتاق التجديد عند
علي شريعتي

أ.م.د. نضال عيسى كريف ١٢٨-١١٥

١٠- المذهب الذاتي في المعرفة
عند السيد محمد باقر الصدر

د. حسين حمزة شهيد العامري ١٤٤-١٢٩

١١- الحركة الإصلاحية ومسألة التسامح

د. عمر بن سليمان-الجزائر- ١٦٢-١٤٥

تضائيف فلسفي

١١- الفلسفة والمخبرات (قراءة محايثة)

أ.م.د. رحيم محمد الساعدي ١٨٦-١٦٥

محور الفلسفة الغربية المعاصرة

١٢- فلسفة اللقطة ديمومة الحركة
استنطاق الصورة عند جيل دولوز

أ.م.د. محمد عودة سبتي ٢٠٦-١٨٩

١٣- اتين جيلسون قارنا للفلسفة

أ.م.د. أحمد شيال غضيب ٢٢٠-٢٠٧

١٤- الأساس اللغوي لوحدة العلم عند كارناب

أ.م.د. نوال طه ياسين ٢٤٢-٢٢١

نص فلسفي اجنبي

٢٥٠-٢٤٥

Dr. Faeza T. Alshemmeri

Symbolic Method of Ibn Tufail's Philosophy
Study in Islamic Philosophy



العدد

الثاني والعشرون

٢٠٢٠

عنوان المراسلة
العراق-بغداد-الجامعة المستنصرية
كلية الاداب/قسم الفلسفة

ص.ب: ١٤٠٢٢

تلفون: ٤١٦٨١١٩٨

art.phil_magazine@
uomustansiriyah.edu.iq

«أخلاقيات الأوبئة وجائحة كورونا» أ.م.د. إحسان علي عبد الأمير الحيدري^٢

المُلخص:

يتناول البحث موضوع أخلاقيات الأوبئة، وهو موضوع جديد يدخل ضمن نطاق الأخلاقيات التطبيقية، وهذا الموضوع معني بمجموعة من الأخلاقيات التي تخص مرحلة انتشار الأوبئة، منها ما هو معني بأخلاقيات المهنة، ومنها ما هو معني بأخلاقيات الطب، ومنها ما هو معني بأخلاقيات الإعلام، ومنها ما هو معني بأخلاقيات البيئة، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، وفي بحثنا الحالي عمدنا إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة التي لها صلة مباشرة مع جائحة كورونا، مثل: أخلاقيات الطب، وأخلاقيات الإعلام، ولكون الأمر متعلقاً بأخلاقيات المهنة الخاصة بالمجال الطبي والمجال الإعلامي؛ فكان لا بد لنا من تسليط الضوء أولاً على أخلاقيات المهنة، ثم بعد ذلك التطرق لمجال أخلاقيات الطب، وبعدها التطرق لمجال أخلاقيات الإعلام.

كلمات مفتاحية : اخلاق - كورونا - الاوبئة - الاخلاق التطبيقية

Abstract:

The research deals with the topic of epidemicethics, which is a new subject that falls within the scope of applied ethics, and concerned with a set of ethics that go through the stage of epidemics, including what is concerned with the ethics of the profession, medical ethics, media ethics, environmental ethics, and other related topics, and in our current research we focused on important aspects that are directly related to the Corona pandemic, such as: medical ethics, media ethics, and because it is related to the ethics of the medical and media professions; We had to focus firstly on the ethics of the profession, then after that we touched on the field of medical ethics, and then on the field of media ethics.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الأوبئة، جائحة كورونا، أخلاقيات المهنة، أخلاقيات الطب، أخلاقيات الإعلام

key words: the ethics of pandemics, the coronavirus pandemic, the ethics of the profession, medical ethics, media ethics

المقدمة:

في ظل جائحة كورونا التي نعيش غمارها اليوم، نرى وجود حاجة ماسة إلى إبراز دور أخلاقيات من نوع جديد تتلاءم مع المرحلة الراهنة، ويمكن تسميتها بـ«أخلاقيات الأوبئة»، ويشتمل منهاج هذا النوع من الأخلاقيات، على الكيفية التي يتم من خلالها التعامل الأخلاقي بصورة أفضل مع حالات الأوبئة التي تتعرض لها المجتمعات البشرية، ويتصل هذا المنهاج بمبادئ كثيرة منها على سبيل المثال: حفظ النفوس، والمصلحة الخاصة، والمصلحة العامة، وكيفية الموازنة بين تلك المصلحتين، والواجبات المهنية للعاملين في المجال الصحي، والإعلامي، والأمني، والخدمي، وكل ما له صلة بتأثيرات الوباء، والمسؤولية الأخلاقية تجاه النفس والآخرين، ومسؤولية الحكومات تجاه شعوبها، كذلك يتصل هذا المنهاج ببعض الآداب والإرشادات الوقائية مثل: غسل اليدين، وإجراءات العزل الاجتماعي وغيرها، وهناك ارتباط وثيق

بين الجانب الأخلاقي والجانب الطبي والجانب الإعلامي في هكذا أزمات؛ لأن السياسة الطبية والإعلامية سوف تثير مجموعة من التساؤلات الأخلاقية، منها على سبيل المثال لا الحصر: لمن يجب تقديم العلاج عند ازدياد عدد المصابين وقلّة عدد الأجهزة؟ هل إغلاق المساجد والأسواق وحظر السفر مُسَوِّغٌ أخلاقياً؟ هل إجراءات الحجر الصحي والعزل الاجتماعي مُسَوِّغَةٌ أخلاقياً؟ وإذا كان هناك ما يدعو إلى تسويغها أخلاقياً، فمن سيضمن وصول الاحتياجات الأساسية إلى الناس في هذه الحالة؟ كيف نحول دون وصم الناس المصابين بالفيروس؟ ما هي الفضائل التي يفترض على الآخرين التحلي بها في حالة الأوبئة، سواء في تحركاتهم أو استهلاكهم للسلع وتخزينها أو عند التطوع لمساعدة الجهات الصحية إن لزم الأمر أو عند الامتثال لتعليمات الجهات المختصة؟ وسنجد الإجابة عن تلك التساؤلات في محور أخلاقيات الأوبئة.

إن من واجبات الطبيب الأخلاقية تقديم المساعدة للمرضى، وأن لا يدّخر وسعاً في هذا الشأن، لكن بخصوص جائحة كورونا سنجد جملة من المعوّقات التي ستعمل على إعاقة عمله المهني، منها ما يتمثل في تهيئة المستلزمات الضرورية؛ للتعاطي مع المصاب بهذا الفيروس من خلال توفير ملابس ومعدات الوقاية التي يجب على الطبيب ارتداؤها؛ حفاظاً على نفسه من العدوى، كذلك توفير أجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المستلزمات المطلوبة لعلاج المصابين بهذا الفيروس، كذلك المعوّق الآخر الذي يتمثل في كمية الأعداد التي يستقبلها الطبيب، ومدى استيعاب المؤسسة الصحية لاستقبال تلك الأعداد، وقد تصل إلى مرحلة يعجز فيها الطبيب عن تقديم خدماته بشكل صحيح في بعض الدول نتيجة زخم الأعداد الهائلة، وعدم وجود مؤسسات صحية مُهيأة لهذا الغرض.

والخطورة في زمن الأوبئة لا تقتصر على العاملين في المجال الطبي، ومدى تأثير عملهم الأخلاقي في زيادة انتشار الوباء أو نقصانه، فهناك أيضاً مهن أخرى لها تأثير إيجابي وسلبي في مسألة انتشار الأوبئة والحد منها، ومنها المهنة الإعلامية التي تحدّها الخطورة في مواطن عدة، وقد تؤدي بحياة الإعلامي أحياناً، فمثلاً عند تغطيته لأحداث جائحة كورونا سمعنا عن إصابة العديد من الإعلاميين الذين حاولوا تغطية أحداث معينة، وقد أودت بحياتهم تلك الإصابة، والأمر الآخر يتمثل بالخطورة المنعكسة من العمل الإعلامي نحو المجتمع والرأي العام إذا ما تم الابتعاد عن أخلاقيات المهنة الإعلامية، والعمل على بث أخبار كاذبة ومُضللة، قد تؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المجتمع، سواء ما يتعلق منها بأخبار جائحة كورونا أو ما يتعلق بأخبار أخرى تُسهم في بث روح الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد وغيرها كثير؛ لذا يجب أن يعي العامل في المؤسسة الإعلامية المخاطر المُحدقة به من جهة، والمخاطر التي قد يتسبب بها هو نفسه من جهة أخرى.

وقبل التوجه للتعرف عن كُتب فيما يخص موضوع أخلاقيات الطب، وأخلاقيات الإعلام، والدور الذي تلعبه تلك الأخلاقيات في العمل المهني لكل من العاملين في المجال الطبي، وكذلك العاملين في المجال الإعلامي، أجد من الضرورة أن نتوجه صوب موضوع أخلاقيات المهنة أولاً. للتعرف عليه بشكل عام؛ لأن بحثنا سيدور حول أخلاقيات المهنة الطبية، وأخلاقيات المهنة الإعلامية بالدرجة الأساس، والتعرف على درجة الالتزام الأخلاقي لكل من الطبيب والإعلامي في ممارسة مهنته في ظل جائحة كورونا، وكشف الجوانب الإيجابية والسلبية منها، ومحاولة الوقوف عندها؛ للعمل على نشر مبادئ توجيهية لكل من المجالين المذكورين في وقت الأزمات.

أخلاقيات المهنة:

من المتعارف عليه أن لكل مهنة في المجتمع سلوكيات وأخلاقيات تعبر في محتواها عن العلاقات المتبادلة بين الممارسين لتلك المهنة من جهة، والعلاقات بين أولئك الممارسين للمهنة والعملاء الذين يتعاملون معهم من جهة ثانية، والعلاقات بين أولئك الممارسين للمهنة والمجتمع الذي يعيشون فيه من جهة ثالثة، ومجموع هذه السلوكيات والأخلاقيات قد تكون متعارف عليها، وقد تكون عبارة عن معايير وضوابط يحددها التنظيم المهني لتلك المهنة. (البادي، ١٩٩٧م)

ولكل مهنة وثيقة أخلاقية يتم من خلالها تحديد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب اتباعها من لدن أفراد جمعية مهنية، وتعرف أيضاً عن كونها تمثل بياناً للمعايير المثالية لمهنة معينة من المهن التي تتبناها جماعة مهنية أو مؤسسة؛ من أجل توجيه أعضائها لكي يتحملوا مسؤولياتهم المهنية، ولكل مهنة معينة أخلاقيات وآداب عامة تخصها تم تحديدها من خلال مجموعة قوانين وضوابط خاصة بها، ويقصد بأخلاقيات المهنة وآدابها، أنها مجموعة من الأصول والقواعد المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة بطريقة تكون مراعاتها تمثل محافظة على المهنة وشرفها، ومن الجدير بالذكر أن الميثاق الأخلاقي لأي مهنة معينة يشتمل على القواعد الموجهة لممارسة مهنة ما؛ للارتقاء بها وتدعيم رسالتها، وعلى الرغم من أهمية الميثاق الأخلاقي، فإن أهميته تكمن في تحديد الأولويات والممارسات داخل مهنة معينة، لكن لا يمكن لنا فرضها بالإكراه، وإنما عن طريق الالتزام، والسبيل الوحيد للحكم على مهنة معينة، يتمثل في سلوك أعضاء تلك المهنة إزاءها، والحفاظ على قيم الاحترام، والثقة، والكرامة، والكفاءة، ويجب أن تتميز الوثيقة الأخلاقية لكل مهنة بمجموعة أمور منها: السهولة، والوضوح، والاختصار، وأن تكون إيجابية، وشاملة، ومعقولة، ومقبولة عملياً، وقادرة على توضيح كل الالتزامات المهنية أمام زملاء المهنة الواحدة، والمؤسسات التابعين لها، فضلاً عن المستفيدين منها، والمجتمع، والدولة. (ويكيديا، ٢٠٢٠م)

تُسهّم فلسفة الأخلاق في تحديد القيم والمبادئ الأخلاقية التي تضبط تصرفات الأفراد في زمن الأوبئة، وتساعدنا على تحديد اختياراتنا وأولوياتنا الواجبة من بين مجموعة من الأفعال، كذلك تُعيننا فلسفة الأخلاق على معرفة ما هو صواب، وما هو خطأ، وتقديم المُسوَّغات اللازمة لجعل ما هو صائباً صحيحاً، وما هو ليس بصائب خاطئاً، بطريقة منظمة يتحقق فيها التماسك والاتساق والعقلانية، بالاعتماد على المصادر التي يركن إليها مجتمع معين، مثل: الدين، والعقل، والأعراف وغيرها، وجميع هذه التعليقات الأخلاقية ضرورية في حال كنا راغبين بتغيير سلوك الأفراد والمؤسسات، ما دام حديثنا يتعلق بالأفراد الذين يتمتعون بالحرية والاستقلالية، وتعتمد أخلاقيات الأوبئة على التعليل الأخلاقي حالها حال الأخلاقيات المعيارية، وتحاول أن تقدم مجموعة من المعايير؛ لتحديد الأولويات والموازنة بين فعلين أو أكثر؛ لتحديد من هو الأفضل، غير أن الأهم الآن هو التحدث عن التقويمات والأفعال في ظرف استثنائي، وكيف يمكن لنا التمييز بين حالتنا الضرورية والطوارئ في حالة الاستثناء، لكننا نعتقد أن حالة الطوارئ أدق؛ لأنها تعبر عن حدث غير مُنجز، ولا يزال يتشكّل، ولا نعرف له إلى الآن شكلاً نهائياً، ويستوجب وجود سياسة نشطة ومتحركة، كذلك السرعة في اتخاذ القرارات، وعلى وفق هذه الحالة؛ سيتم اختبار إمكانية الموازنة بين القيم العليا والمبادئ في الأحوال الطبيعية، وبين ما هو ممكن أو متاح في اللحظة الراهنة، أما فيما يخص حالة الضرورة، فعادة ما تكون حالة مستقرة، وأن مجموعة القيم التي يمكن الحديث عنها في زمن الأوبئة تشمل الحرية الفردية، ومسوَّغات تقييدها، وحفظ الحياة والصحة، والمسؤولية الأخلاقية تجاه النفس والآخرين، والواجبات المهنية فيما يخص العاملين

في المجال الطبي، والمجال الإعلامي وغيرها من المجالات، ومسؤولية الدولة تجاه المجتمع، وركن النظر الأخلاقي هنا يقوم على بناء التعليقات اللازمة للأفعال، وتحديد المعايير التي على ضوءها يتم تحديد الأولويات، وسوف تجرى الموازنة بين الواجبات نفسها، وبين المصالح بعضها مع البعض الآخر، وبين المفاسد أيضاً بعضها مع البعض الآخر، وبين المصالح والمفاسد سوية، وبين الفعل المتعدي والفعل القاصر، وبين العام والخاص، وبين الضرر والإضرار، وغير ذلك. (الخطيب، ٢٠٢٠م)

تمثل أخلاقيات المهنة مجموعة من المبادئ والقواعد والآداب، والمعايير الأخلاقية والسلوكية التي يتعهد صاحب المهنة القيام بها في مهنته، تجاه العمل وعناصره من الرؤساء والمرؤوسين والزملاء والعملاء والمجتمع ونفسه، وتُعد أساساً لتعاملاتهم وتنظيم سلوكهم وأمورهم في إطار المهنة، وسيكون للمجتمع تعبير عن استنكاره واستيائه في حال كان هناك خروج عن هذه الأخلاق بأشكال مختلفة، تتراوح بين عدم الرضا والانتقاد، والتعبير عنها قد يكون بالألفاظ أو الكتابة أو الإيماء أو قد يكون على شكل مقاطعة أو عقوبة مادية، ومن القيم التي ينبغي التحلي بها في ممارسة أية مهنة بشكل عام هي: الصدق، والنزاهة، والأمانة، والعدل، وحفظ السر، والوفاء بالعهد، والتناصح، والابتعاد عن إيذاء الغير، والإتقان، والاحترام، والدقة، والشفافية، والحيادية، والكفاءة، والموضوعية، والإخلاص، والجدية، والتطوير المهني، والتخطيط الاستراتيجي، ومحاربة الفساد، وعدم تضارب المصالح، والحياد السياسي، والانضباط الذاتي، والعمل بروح الفريق الواحد، وغيرها كثير. (عبيدات، ٢٠١٧م)

وهناك من يرى أن أخلاقيات المهنة عبارة عن مجموعة من الآداب السلوكية، والقواعد الأخلاقية التي يفترض أن تكون مرافقة للإنسان المتقن في مهنته تجاه عمله ونفسه ومجتمعه، والسلوكيات هي عبارة عن تفكير منهجي يتعلق بالنتائج الأخلاقية للقرارات المتخذة، ويمكن وضع هذه النتائج في إطار حدوث أذى أو ضرر معين لمن تتعلق بهم تلك القرارات، ويرى آخرون أنها عبارة عن معايير قياسية للسلوك الأخلاقي، وهو السلوك المقبول اجتماعياً في حدود الصواب مقابل الخطأ، وآداب المهنة تعني أن العمل المهني يشتمل على مفهوم أكثر اتساعاً من مفهوم الأداء الوظيفي؛ لكونه يتطلب القيام بالتزامات تجاه أطراف عدة، في حين أن الأداء الوظيفي يتمثل باستيفاء الحد الأدنى من المهام الموكلة إليه من لدن رؤساء العمل، وهو عمل روتيني، ويأخذ أجره على ذلك العمل، والإنسان الذي يحدد ملكاته في إطار الأداء الوظيفي فقط؛ سيشعر بوجود نقص في إنسانيته، وأن أخلاقيات المهنة تمثل جزءاً من منظومة الأخلاق، والممارسة لمهنة محددة يواجه أنواعاً خاصة من المشكلات ذات الطبيعة الأخلاقية، وعليه معرفة كيفية مواجهة تلك المشكلات بشكل منهجي. (الطعاني، ٢٠٠٦م). كذلك: (السكرانة، ٢٠٠٩م) وتتمثل أخلاقيات المهنة في التطبيق الجيد للقيم التي يؤمن بها الفرد على سلوكياته في بيئة عمله، وتلك الأخلاقيات تعمل على توفير الأساس الأخلاقي والقانوني للسلوك الفردي في مختلف الظروف والمواقف التي يواجهها الفرد في أثناء عمله أو خارجه، كما إنها تنعكس في التعليمات، وقواعد السلوك، والقوانين، والمعايير المهنية. (قاصدي، ٢٠١٥م)

من خلال ما تقدم، نفهم أن أخلاقيات المهنة تمثل مجموعة من المعايير والقيم التي يتم اعتمادها من لدن أفراد مهنة معينة؛ بُغية التمييز بين ما هو صواب وما هو خاطئ، وبين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو مقبول أو غير مقبول؛ ومن ثَمَّ فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني؛ ولتحقيق هذا الأمر يتم وضع ميثاق يوضح تلك المعايير، والقيم، والمبادئ، وقواعد الممارسة، والسلوك. (الشميمري، ٢٠١٠م)، كذلك: (بادحد، ١٤٣٣هـ)

وتوجد مجموعة من المصادر التي تُعد الأساس الذي تنطلق منه أخلاقيات المهنة في بلورة أخلاقياتها التي تعكس واقع المجتمع في مختلف ميادينها، ومن هذه المصادر: (الزيناتي، ٢٠١٤م) المصدر الديني: ويُعد من أهم المصادر؛ لكونه يوفر لأخلاقيات المهنة الرقابة الذاتية في الفرد، إذ بإمكان الفرد أن يتهرب من الرقابة القانونية أو الاجتماعية أو السياسية، غير أنه لا يستطيع التهرب من الإله الذي يعبده أو التعاليم الدينية التي يلتزم بها.

المصدر الاجتماعي: من المتعارف عليه أن لكل مجتمع نُظمه وأعرافه وثقافته، التي تحدد قيمه وعلاقاته وانتماء أفرادها، وما يكون ثقافة المجتمع هي القيم والأعراف والمعتقدات وممارسات الحياة الاجتماعية. وقد يحمل الفرد أعراف مجتمعه وتقاليدها معه في عمله، بغض النظر عما إذا كانت تلك التقاليد والأعراف إيجابية أو سلبية؛ وبالنتيجة سيكون لها تأثير في مؤسسته المهنية التي يعمل فيها. المصدر الاقتصادي: يتأثر كل فرد بالوضع الاقتصادي الذي يعيش فيه، والبعض منه يكون تأثيره ممتداً إلى مكان عمله، فترى تصرفاته مبنية على وضعه الاقتصادي إن كان جيداً أم لا، وما سينعكس بالنتيجة على عمله المهني في المؤسسة التي يعمل فيها.

المصدر السياسي: يتأثر الأفراد بطبيعة النظام السياسي الذي يحكمهم، فإن كان ذلك النظام دكتاتورياً ولا يتورع عن النهب والسلب؛ فإن تأثيره سيكون سلبياً على طبيعة العمل المهني للأفراد، والعكس صحيح، فإذا كان النظام السياسي ديمقراطياً ويؤمن بالتعددية ويحترم رأي الآخر؛ فبال تأكيد سيكون تأثيره إيجابياً في السلوك المهني للأفراد.

المصدر الإداري والتنظيمي: تُعد الأنظمة والتشريعات والقوانين من المصادر الرئيسية التي تتحكم في عملية تسيير الإدارة في المنظمات والمؤسسات المهنية، فالأفراد سيكونون مُلزَمين بتطبيق تلك الضوابط والتشريعات الخاصة بالمؤسسة التي يعملون فيها، والمؤسسة التي تُطعّم تشريعاتها بأساليب المكافأة والعقوبة المادية والمعنوية؛ سيكون الفرد أكثر تفاعلاً للعمل بشكل إيجابي.

تُعد أخلاقيات الطب من الأخلاقيات التي تبحث في المشكلات الناتجة عن تعامل الأطباء مع المرضى أو مع زملائهم من الأطباء أو غيرهم من العاملين في المجال الطبي، وتمثل مجموعة من الأخلاقيات المتعارف عليها طبيّاً من خلال ممارسة مهنة التطبيب، وهي عبارة عن آداب وقيم تم اكتسابها وتبنيها من لدن الهيئات الطبية على مدار تاريخ الطب، استناداً إلى قيم دينية وفلسفية وأخلاقية، وعادة ما تكون مدعومة من مجموعة من القوانين والضوابط المنظمة للعمل الطبي. (السويدان، ٢٠١١م)

وتوجد مجموعة من القيم الأساسية التي تؤخذ بالحسبان عند مناقشة المسائل المتعلقة بالأخلاقيات الطبية، وهي: (ويكيبيديا، أخلاقيات الطب، ٢٠٢٠م)

الاستقلال الذاتي: وتعني أن للمريض الحق في اختيار طريقة علاجه أو رفضها.
المعاملة الحسنة: وتعني أن على الطبيب والممرض معاملة المريض باهتمام كامل.
عدم الإيذاء: وتعني عدم الضرر بالمرضى.

العدالة: وتعني معاملة المرضى بالتساوي، وعدم التفرقة بينهم.

الكرامة: وتعني عدم انتهاك الكرامة الإنسانية للمريض.

الصدق والأمانة: وتعني أن الطبيب يجب أن يكون أميناً وصادقاً مع مرضاه.

من المتعارف عليه أن الدولة هي من تتحمل المسؤولية الأخلاقية المتعلقة برسم السياسة الصحية

في زمن الأوبئة، وهذه السياسة يجب أن يكون لها ما يسوّغها من الناحية الأخلاقية؛ لتكون لها مقبولة من لدن أفراد المجتمع، ومن ثَمَّ سيتم الالتزام بها طوعية وليس كرهاً، والسياسات الوقائية عادة تشمل إجراءات الحجر الصحي، والعزل الاجتماعي الطوعي، ومنع التجمعات الاجتماعية، وإغلاق الأسواق والمحال وغيرها، وما تثيره تلك السياسات من تساؤلات أخلاقية كثيرة، سوف تعيننا الأخلاق للإجابة عنها، كذلك سنكون بحاجة إلى ضبط سلوكيات الأفراد في هذه المرحلة، وهذه السلوكيات يجب أن تكون خاضعة إلى معايير وقيم أخلاقية، منها ما يتعلق بعمليات شراء الأفراد للمستلزمات الغذائية والدوائية والمنزلية، وتخزينها في بيته بطريقة متزنة لا تؤثر في حرمان الآخرين من اقتناء تلك الحاجيات الضرورية، ومنها ما يتعلق بتحديد الممارسة الأخلاقية الصحيحة لكل فرد بحسب حالته الصحية التي تؤدي إلى منع انتشار الوباء بين أفراد عائلته ومجتمعه، وواجبات الفرد تجاه الآخرين عند علمه بوجود شخص مصاب بالفيروس، لكنه لم يتقيد بالإرشادات الصحية ولا بإجراءات الوقاية والعزل، فهل من الواجب الأخلاقي على الفرد في مثل تلك الحالة إبلاغ السلطات الصحية عنه؟ أم يكفي بإرشاده وتقديم النصيحة له؟ وفي حال شكه بنفسه من كونه مصاب بالوباء أم لا، فهل عليه مراجعة المؤسسات الصحية أو التقيد بالتعليمات الصادرة عن تلك المؤسسات، ويعزل نفسه عن الآخرين؟ أم يستمر بممارسة حياته اليومية إلى أن يتم تأكده من إصابته؟ وغيرها من التساؤلات الأخلاقية التي تُثار في زمن الأوبئة، والمتعلقة بكيفية التحكم بتصرفات الأفراد.(الخطيب، الأخلاقيات الطبية تساعد المجتمع على تحديد الأولويات وقت الوباء، ٢٠٢٠م)

وتكتشف أخلاقيات المهنة الخاصة بالعاملين في المجال الصحي وقت الأزمات، ففي حالة مثل التي نعيشها هذه الأيام مع انتشار جائحة كورونا التي شكّلت أزمة عالمية غير مقتصرة على دولة أو مجتمع معين، تتوضح معالم الالتزام الأخلاقي للأطباء والممرضين والمُسعفين وغيرهم، ممن يتعلق الأمر بهم في علاج حالات الإصابة بفيروس كورونا، فنجد أن أقرب الأشخاص على المريض سوف يبتعد عنه خوفاً من انتقال العدوى إليه، والطبيب ومن تبعه من العاملين في المجال الصحي وحدهم من سيتولون التعامل مع المصاب؛ بغية شفائه من الإصابة، على الرغم من علم أولئك العاملين في المجال الطبي من احتمالية إصابتهم بالمرض، وسيكون جُلّ تفكير الأطباء والممرضين والمُسعفين هو كيفية معالجة أولئك المصابين بالفيروس، من دون الاكتراث كثيراً بأنفسهم، والعمل على الحد من انتشاره بين أفراد المجتمع، وهنا تتجلى القيم الإنسانية النبيلة بأبهى صورها، ويدرك العاملون في المجال الصحي أنهم إذا ما تأخروا عن أداء واجبهم الأخلاقي لأي سبب كان في هذه المحنة، فهذا يؤدي إلى فقدان المزيد من الأرواح الإنسانية؛ لذلك يحتم عليهم واجبه الأخلاقي المهني العمل دون كلل أو ملل، غير آبهين لأوقات الدوام الرسمية، ولا لأوقات العطل والأعياد، ولا إن كان الوقت نهاراً أو ليلاً، فيصبح الوقت كله سيّان عندهم، تاركين عوائلهم وأطفالهم في بيوتهم، وعودتهم إليهم تشبه استراحة المقاتل الذي يستريح لبرهة من الوقت ليستأنف القتال بعد ذلك، وقاتل الأطباء والممرضين مع هذه الجائحة صعب للغاية؛ لكونه عدو غير مرئي، ولم تكتشف إلى الآن حقيقة كنهه.(سعيد، ٢٠٢٠م)

قد يُصاب الطبيب بالهيرة أحياناً في المواقف الحرجة في المسائل المتعلقة بأفضلية تقديم العلاج، حين يجد نفسه أمام كمٍ من المصابين بفيروس كورونا، ما بين شاب وكهل، وما بين امرأة ورجل، وما بين من حالته سيئة وآخر أسوأ منه، وما بين من جاء متقدماً وآخر متأخراً، ومن بين المتطلبات الأخلاقية لمهنة الطبيب هو العمل على حفظ النفوس البشرية، والمساواة بين المرضى في مسألة العلاج، ووجوب

إسعاف الشخص المحتاج، وهناك من يتبع قاعدة الأسبقية، وهو خيار قد يكون سهلاً من حيث التطبيق، لكن هل يا ترى سيكون صحيحاً عند تواجد من هو أكثر حاجة من غيره للعلاج، لكنه وافق أن جاء متأخراً، فالأمر لا نستطيع ربطه بالأسبقية عند الوصول إلى المستشفى، فوسائل النقل، وزحمة الطرق، وبُعد المسافة كلها تلعب دوراً في هذا الشأن، فضلاً عن سرعة استجابة قسم الطوارئ للمصاب ساعتها؛ لذا فخيار السبق بوصفه معياراً للتفاضل سيكون فيه ظلم للمصاب، والأصح أن يتم تقديم من يرجى شفاؤه على الآخرين، وهنا أيضاً قد يواجه الطبيب مشكلة أخرى تتعلق بتقدير نسبة شفاء المصابين من حيث الضعف والقوة، وهذا بالتأكيد سوف يكون راجعاً إلى نتيجة التحليلات والاختبارات والفحوصات التي سيبنى الطبيب على أثرها قراره، وليس الاعتماد على الرؤية الخارجية.(الخطيب، الأحق بالعلاج عند التزاحم (رؤية فقهية أخلاقية)، (٢٠٢٠م)

نعثر في أخلاقيات الأوبئة على منهجين للتعامل مع الآخر، الأول يمنح الأولوية لاحترام حقوق المواطن، وعدم تقييد حريته إلا بالمقدار الضروري، والثاني يمنح الأولوية للمصلحة العامة المتعلقة بالشعب، المتمثلة بالحفاظ على الصحة العامة، وعادة ما يتم الأخذ في مثل هكذا ظرف بالمنهج الثاني، ولا سيما أن الحديث يكون عن إجراءات استثنائية ومحددة بظرف معين تزول بانتهاء المسبب، فإغلاق دور العبادة مثلاً، يفرض أولاً تحديد صفة هذا الفعل إن كان يُسهم في حفظ الدين، وإن كان كذلك، فما هي مرتبته؟ وهل القيام بهذا الأمر يمثل ضرورة، فيتم حفظ وجود الدين من خلاله؟ أم أنه إجراء تكميلي، فلا يتصل بوجود الدين من عدمه غير أنه مُنقص؟ وإن كان من النوع الأخير، فكيف يقوى ساعتها على معارضة الضروري؛ لأن صلاة الجماعة على سبيل المثال، يمكن إقامتها في أي مكان، وبأقل عدد ممكن، وفيما يخص صلاة الجمعة، يمكن اللجوء إلى بديل عنها وهي صلاة الظهر، وفي الشريعة الإسلامية أباح الله تعالى للمُكره النطق بالكفر؛ بُغية حفظ النفس، وبهذا نعثر على أصل للموازنة بين قضيتين كليتين هما، حفظ الدين، وحفظ النفس، مع وجود إباحة لتقديم حفظ النفس على حفظ الدين؛ لأن حفظ الدين لا يقوم بالأساس إلا على مرتكز حفظ النفس، وعند تصفح كتب التاريخ، نجد أنه بسبب بعض الأوبئة مات خلق كثير، ونتج عنه تعطيل لدور العبادة، ومن ثَمَّ ضاعت القيمتان معاً، وعند الانتقال إلى مسألة أخرى تتعلق بعملية غسل الميت نتيجة إصابته بفيروس كورونا، يجب عندها تحديد الحكم والصفة القيمية لتغسيل الميت، إن كانت فريضة أم سُنة؟ وهل التغسيل يمثل حقاً للفرد أم هو حق للجماعة؟ وهل عملية غسل الميت تُعد مسألة ضرورية أم هي مجرد تكميلية أو تحسينية؟ فإذا كانت عملية غسل الميت تمثل حقاً للفرد وتعارضت مع حق الجماعة التي قد يصيبها العدوى نتيجة تغسيل الميت، ففي هذه الحالة يكون المعيار في أخلاقيات الأوبئة هو تقديم الحق العام على الحق الخاص، وإن كانت عملية غسل الميت من النوع التحسيني أو التكميلي مع وجود احتمالية من وقوع الإصابة نتيجة عملية الغسل، فلا شك هنا يتم تقديم الضروري المتمثل بحفظ النفس على التكميلي المتمثل بغسل الميت، غير أنه لو وجد فريق متخصص بعملية تغسيل الميت في هذا الظرف، ويعلم كيفية اتخاذ إجراءات السلامة الصحية، فلا شك أن التوجه صوب هذا الخيار هو الأول؛ لكونه سوف يحل جميع التناقضات، وفيما يخص تحديد الأولويات ضمن أخلاقيات الأوبئة المتعلقة بكيفية اختيار الأطباء لمعالجة المصابين بالبوءاء في حال وجود نقص في الكادر الطبي المعالج أو نقص في المستلزمات الضرورية للعلاج قياساً لأعداد المصابين، فهل يا ترى ستعطي الأولوية للأشد إصابة؟ أم للذي يرجى شفاؤه؟ أم للأطفال والكهول؟ أم لشريحة الشباب؟ أم للعاملين في المجال الطبي

نفسه؟ وهنا سنجد سيلاً من الأجوبة المختلف عليها، والنقاشات في هذه المسائل تدور على معيارين، الأول يتضمن تشخيص الحالة المصابة وتحديد درجة حاجتها للعلاج، وهي تتناسب مع مضمون فلسفة الواجب، أما المعيار الثاني فيتعلق بتقدير نسبة الشفاء المرجوة من حالة المصاب، وهي تتناسب مع مضمون الفلسفة النفعية. (الخطيب، ٢٠٢٠م)

هنالك قاعدة أخلاقية وهي دينية في الوقت نفسه، مستندة إلى حديث النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهي: «لا ضرر ولا ضرار»، والمسألة في هذه المرحلة لا تقتصر على دفع الضرر عن النفس الإنسانية لوحدها، بل تتعداها إلى التسبب بالضرر للآخرين؛ لأن اختيار الفرد الواحد لتصرف معين خاطئ، قد يتسبب في إضرار الآخرين، فإذا كان مصاباً مثلاً بفيروس كورونا، ولم يأبه إلى التحذيرات الوقائية؛ فإنه سوف يتسبب بنقل العدوى إلى الآخرين؛ ما يؤدي إلى التأثير في مصير مجتمعه الذي يعيش فيه، وبحسب بعض التقديرات الصحية، فإن إصابة شخص واحد بحالة مؤكدة من فيروس كورونا، تقابلها إصابة خمسة إلى عشرة أشخاص بحالات غير مؤكدة، ومن ثَمَّ فإن الشخص قد يكون ناقلاً للعدوى وهو لا يشعر بالإصابة؛ مما يتسبب في مضاعفة أعداد المصابين؛ لذا يتوجب اتباع الإرشادات الصحية، وإجراءات الوقاية؛ للعمل على الحد من انتشار الإصابة بهذا الفيروس، ومن ثَمَّ تجنب حالات التزامم على المستشفيات؛ لأن أي نظام صحي في العالم مهما كان متطوراً، فإن له طاقة استيعابية محدودة من حيث استقباله لأعداد المصابين أو من حيث إمكانياته التقنية التي لا تتناسب والوضع الوبائي الحالي. (الخطيب، كيف نتعامل مع الوباء أخلاقياً ودينياً؟، ٢٠٢٠م)

نتيجة انشغال المؤسسات الصحية في الوضع الراهن بالحالات المصابة بالوباء؛ ظهرت حالة عدم الاكتراث ببقية الحالات المصابة بأمراض من نوعيات أخرى، فعلى سبيل المثال صدر قرار من الحكومة المجرية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٧، تضمن وجوب إخلاء مستشفيات البلاد من ٦٠٪ من أسرتها؛ بُعْية استقبال المرضى المصابين بجائحة كورونا، ومع استمرار ظاهرة انتشار هذه الجائحة، قد ينجم عنها انتشار الإصابة في تلك المستشفيات للراقيدين فيها بسبب حالات مرضية أخرى غير كورونا، ومن ثَمَّ سيواجهون تهديداً حقيقياً هذه المرة أكثر من التهديد الذي كانوا يواجهونه قبل انتشار الوباء، وطيلة العقود الماضية كان الاهتمام الأخلاقي في المجال الطبي مُنصباً على التقنيات الجديدة في المجال البيولوجي، مثل التحكم في الجين البشري، وبنوك الأجنة، والتلقيح الصناعي وغيرها من المسائل ذات الصلة، ولقد كانت اتفاقية أوفيدو التي تم اعتمادها من لدن المجلس الأوروبي عام ١٩٩٧ تشير إلى أن رفاهية الإنسان ومصالحه يجب أن تطغى على المصلحة الوحيدة للمجتمع أو العلم، وهذا ما تم اعتماده في وضع المعايير الأخلاقية المتعلقة بالأخلاقيات البيوطبية (المجال الطبي البيولوجي)؛ لأنهم في ذلك الزمن كان من وضع بنود هذه الاتفاقية مهتماً بالعلاج الجيني، وتقنية الاستنساخ، ولم يكن منشغلاً بظاهرة تفشي الأمراض الوبائية، وبهذا الصدد أصدر كل من معهد هاستينغر، ومجلس نوفيلد المتخصصين بالبيويثيقا (أخلاقيات البيوطبي) في منتصف شهر آذار عام ٢٠٢٠ مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية من أجل الاستجابة لجائحة كورونا، ومن ضمن تلك التوجيهات هو، معاملة الناس بوصفهم متساوون أخلاقياً، والتقليل من حالات الإكراه والتدخل في حياتهم الخاصة، ويجب أن تكون التدابير الصحية العامة متناسبة وقائمة على الأدلة، ويجب إطلاع المواطنين على هدف التدخلات والمعرفة العلمية والقيم والأحكام التي تستند إليها، وبتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٤ أعلنت لجنة البيويثيقا التابعة للمجلس الأوروبي، أنه حتى في سياق الموارد المحدودة، ينبغي أن يكون الحصول على الرعاية الصحية عادلاً، ويجب اتباع المعايير الأخلاقية في المجال

الطبي؛ لمنع التمييز ضد الفئات الضعيفة مثل كبار السن، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، وسوف يشهد العالم جملة من التغييرات بعد حدوث هذا الوباء، من تلك التغييرات على المستوى الأخلاقي يتمثل في الحاجة إلى استكمال الأنظمة الصحية التي كانت تركز اهتمامها في السابق على المريض عن طريق ما يسمى بالرعاية الصحية، وبدلاً من الحديث عن صحتي، سيكون الحديث غداً عن صحتنا جميعاً. (ساندور، ٢٠٢٠م)

ومن المشكلات الأخلاقية التي تبرز أيضاً في أوقات انتشار الأوبئة، هي مسألة تفضيل بعض المرضى على البعض الآخر؛ نتيجة عدم كفاية المستلزمات الطبية لمواجهة ذلك الوباء حال انتشاره انتشاراً فوق المعدل الطبيعي، الذي لا يتناسب وحجم الإمكانيات المتوفرة للنظام الصحي في ذلك البلد، ومن بين تلك الفئات التي ستحرم من الرعاية الصحية، هم شريحة كبار السن الذين يعتمدون في حياتهم اليومية على الآخرين، من قبيل مساعدتهم في السير على الأقدام أو تقديم المعونة اللازمة لهم في التسوق أو في قضاء حاجة لهم داخل المنزل أو تقديم الدواء والطعام لهم، بحسب الحالة المرضية لكل فرد منهم، ونتيجةً لإجراءات الوقاية الصحية في وقت انتشار جائحة كورونا؛ اضطر أولئك المعينين في الابتعاد عن أولئك المرضى كبار السن، وقد انتشر هذا الوباء في دور المسنين بسبب قلة المناعة التي يمتلكونها من جهة، وبسبب قلة الرعاية الصحية المقدمة لهم من جهة ثانية، فوجد أن ثلث الوفيات في ويلز وإنكلترا بسبب الإصابة بفيروس كورونا يكمن في دور المسنين، وربع الوفيات للسبب نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير مجموعة من الوثائق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت مجموعة من المبادئ التوجيهية للأطباء والممرضين، تتضمن استبعاد المرضى الذين يعانون من مرض نقص المناعة المكتسبة أو من الخرف أو من الإعاقة العصبية من مسألة العلاج بأجهزة التنفس الصناعي، ومن ضمن المبادئ التوجيهية التي أصدرها المعهد الوطني للصحة والرعاية المتميزة المتعلقة بكيفية تقييم مدى أحقية المريض الذي يتجاوز عمره (٦٥) سنة من الذين لا يعانون من إعاقة طويلة الأمد في مسألة العلاج بأجهزة التنفس الصناعي، اعتماداً على مقياس لوهن؛ نتيجة التقدم في العمر يطرح من خلاله الطبيب على المريض أسئلة تتعلق بمدى اعتماده على الآخرين في مزاولة أنشطته اليومية، ويذكر أحد الأطباء إن إحدى المريضات قد تم استبعادها من العلاج بأجهزة التنفس الصناعي، بعد أن قام أحد الأطباء بسؤالها عن إمكانيةها في السير دون التوقف لالتقاط أنفاسها، واتضح فيما بعد أن إجابتها كانت مبنية على حالتها بعد إصابتها بفيروس كورونا، وقد أصدرت الجمعية الطبية البريطانية وثيقة تخص المسائل الأخلاقية، تشير إلى أن أعضاء الفرق الطبية قد يضطرون إلى نزع أجهزة العلاج الصناعي عن بعض المرضى ومنحها لغيرهم الذين يمتلكون فرصة أكبر في البقاء على قيد الحياة، حتى لو كان المريض الذي نُزع منه ذلك الجهاز قد استقرت حالته أو أظهر استجابة للعلاج، وتصدر هيئات الرعاية الصحية في الكثير من بلدان العالم مبادئ توجيهية مشابهة؛ بغية مساعدة الفرق الصحية في اتخاذ القرارات الصعبة بشأن الأولوية في علاج المرضى، وعلى الرغم من أن هذه القواعد تهدف إلى إنقاذ أكبر عدد من الأفراد، إلا أنها تؤثر في صحة الأشخاص الذين تقل فرصهم في الحصول على العلاج، وتزيد من مخاوفهم حول مصيرهم في حالة الإصابة بالوباء، وقد أثرت أيضاً مخاوف بشأن الآثار النفسية التي تتركها هذه القرارات في نفسية أعضاء الفرق الطبية، ولا شك أن قرار تقديم العلاج لبعض المرضى، وحرمان البعض الآخر منها، يُعد أصعب قرار قد يتخذه أي طبيب في حياته العملية، وتشير التقارير إلى أن بعض الأطباء قاموا بأخذ إجازة مرضية؛ لعجزهم عن اتخاذ مثل تلك القرارات. (Beall, ٢٠٢٠)

تتسارع الخطى في مسألة اكتشاف لقاح أو علاج لفيروس كورونا المستجد من لدن العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية، ومنها جامعات عديدة، لكنها تظل خاضعة لأخلاقيات البحث العلمي، إذ لا يمكن أن تجري تجاربها على الإنسان بشكل مباشر، من دون إخبار الجهات المختصة بطبيعة التجربة، وكذلك إخبار الشخص المراد إجراء العلاج عليه أو إعطائه اللقاح بتفاصيل ذلك العقار الذي سيتم إعطاؤه له، ونسبة النتائج السلبية التي قد تحدث له نتيجة ظهور بعض المضاعفات عليه بسبب ذلك العقار؛ لذا نجد وجود تخوف لدى المؤسسات البحثية في هذا الأمر، وعملهم يقتصر على أقل عدد من العينات لإخضاعهم للتجربة في بادئ الأمر؛ لكون الفيروس قد أصاب الإنسان فقط، إذ لو كان الفيروس قد أصاب الحيوان؛ لكان بالإمكان إخضاع الحيوانات لتجارب البحث العلمي، والحصول على نتيجة إيجابية تساعدنا في تطبيقها على جسد الإنسان، وأيضاً من شروط أخلاقيات البحث العلمي، أنه لا يمكن تحديد عقار معين لهذه الجائحة إلا بعد موافقات كثيرة تؤخذ من الجهات ذات العلاقة؛ لأن التعامل مع المصاب بالجائحة يجب أن يكون على حذر، فأغلب المصابين وضعيتهم لا تحتتمل المجازفة، ومن ضمن أخلاقيات البحث العلمي في مسألة التجارب التي تجرى على المصابين لبيان مدى استجابتهم للعلاج، هو أن يتم استبعاد الأطفال وكبار السن عن تلك التجارب إلى أن يتم التأكد من نتائج العقار. (روماني، ٢٠٢٠م)

إن من تداعيات أزمة كورونا هو ظهور سلوك أخلاقي سيء على مستوى العلاقات الدولية، حين قامت بعض الدول بالامتناع عن تقديم المساعدة لدول أخرى كانت بأمس الحاجة إلى التعاون، والدعم الدولي في مواجهة جائحة كورونا، ووصل الأمر إلى امتناع تلك الدول عن تصدير المستلزمات الطبية التي يتم تصنيعها في بلدانهم إلى الدول التي تحتاجها في مواجهة هذه الأزمة؛ بحجة أن مواطنيها أولى من غيرهم، على الرغم من وجود تحالفات مشتركة فيما بين تلك الدول قبل حدوث الأزمة، ووجود مشتركات فيما بينهم كالدين أو اللغة أو المبادئ والقيم أو الحدود، وقد تفاقمت الأزمة الأخلاقية بشكل أكبر، وأخذت بُعداً إعلامياً ودولياً عند وصول الأمر إلى حرب لا أخلاقية بين دول كبرى؛ بسبب شحنة من الكمامات الطبية، وتعدى الأمر إلى قرصنة شحنات طبية تشتمل على مستلزمات ومعدات طبية خاصة بمواجهة جائحة كورونا كانت مرسلة من دولة إلى دولة أخرى، فقامت إحدى الدول التي تمر عبرها بالاستيلاء عليها، فأحدثت تلك العملية انقلاباً في مسألة المعايير والقيم التي أُسست على وفقها مفاهيم العلاقات الدولية، ومما يؤسف له ظهور الكثير من الأخبار عبر الوسائل الإعلامية التي تشير إلى نظرية المؤامرة الدولية التي تكمن في التخلص من بعض شرائح المجتمع المتمثلة بكبار السن وذوي المناعة القليلة؛ لكونهم يمثلون عبئاً على كاهل دولهم، فرجعت تغزو مجتمعاتنا مفاهيم النظرية الدارونية التي تدعو إلى الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، كما ظهرت مضامين أفكار توماس مالتوس الاقتصادي الإنكليزي الذي عاش في القرن السابع عشر، التي تشير إلى ضرورة تخفيض عدد النفوس البشرية بسبب التزايد السكاني الذي سيقابله نقصاً في الموارد الطبيعية، وقد أثار كتابه «بحث في مبدأ السكان»، ضجة كبيرة في وقتها، إذ ورد فيه إن الشخص الذي لا يجد من يعيله، ولا يستطيع أن يعمل في المجتمع، سوف لن يجد له نصيباً من الطعام على أرضه؛ لكونه يمثل عضواً زائداً في وليمة الطبيعة، حيث لا صحن له بين الصحن؛ لذلك فإن الطبيعة تأمره أن يغادر الزمن، ونلاحظ من كلام مالتوس أنه يجب التخلص من كبار السن وقليلي المناعة الذين لا يقدرّون على تأدية عمل معين في المجتمع، بغض النظر عن طريقة الخلاص منهم، وهو عمل غير أخلاقي بامتياز، وهو ما تشير إليه بعض أصابع الاتهام اليوم نحو

شخصيات مؤثرة في المجتمع الدولي، وعلاقتهم بجائحة كورونا إن كان فيروساً مُصنَّعاً بتوجيه منهم أم لا، وهناك أفعال لا أخلاقية برزت على السطح في هذه المحنة، منها ما صرح به الطبيب الفرنسيان بشأن الدعوة إلى إجراء التجارب الخاصة باكتشاف لقاح ضد فيروس كورونا على الأفارقة، وكأنهم أصبحوا في نظرهم بمنزلة فئران تجارب. (النويني، ٢٠٢٠م)

أخلاقيات الإعلام:

تمثل أخلاقيات الإعلام مجموعة من الواجبات والقواعد الموجهة لمهنة الإعلام أو هي المبادئ المتنوعة التي على الإعلامي الالتزام بها في أثناء تأدية عمله، وترتبط هذه المعايير بقواعد الوقائع والكتابة وعلاقة الإعلامي بالمؤسسات والمصادر وغيرها، ويعمل الإعلاميون على صياغة أخلاقيات تخص عملهم المهني في إطار النقابات المهنية أو يمكن أن تضعها المؤسسات الإعلامية، وهي هنا تختلف عن القوانين التشريعية، وغاية أخلاقيات الإعلام تتمثل في تحديد مجموعة من قواعد السلوك المهني الخاصة بالإعلامي، تبين ما له وما عليه، ومنها ضمان حرية الصحافة والإعلام، وحرية الوصول إلى مصدر المعلومة الدقيق، والموضوعية، والصدق، والدقة، والمسؤولية إزاء الرأي العام، والحفاظ على النزاهة، والسلام، والاستقلالية، والامتناع عن التشهير، والتصحيح، وحق الرد، واحترام السرية المهنية. (العاني، ٢٠١٦م)

وتُعد كذلك أخلاقيات الإعلام مبحثاً أخلاقياً، يُعنى بالبحث في المعايير التي تجعل من الإعلام إعلاماً جيداً، أي أن المعايير الأخلاقية تمثل معيار التمييز بين الإعلام الجيد وغير الجيد، ولكونه بحث في المعايير؛ بالنتيجة هو الأساس لمبحث فلسفي، (درويش، ٢٠١٨م) وأيضاً تُعد أخلاقيات الإعلام فرعاً من الأخلاقيات التطبيقية التي تتعلق بالمعايير والمبادئ الأخلاقية الخاصة بالإعلام، وتشتمل على الإعلام الإذاعي، والإعلام المطبوع، والمسرح، والأفلام، والفنون، والإنترنت، ويغطي هذا المجال موضوعات متنوعة وجدلية، ابتداءً من صحافة الحروب إلى مؤسسات الدعاية والإعلان. (ويكيديا، أخلاقيات الإعلام، ٢٠٢٠م)

والأخلاقيات المهنية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية تعني التزام الإعلاميين بمبادئ وقيم أساسية تجاه أنفسهم وزملائهم وجماهيرهم، ويُعد هذا الالتزام نوعاً من الواجبات الشخصية، ومن ثمَّ يكون سليماً وأخلاقياً، وهناك مجموعة من الأخلاقيات التي يشترك فيها العاملون في المؤسسات الإعلامية، ويمكن تشبيهها على شكل دوائر خمس، فنجد مثلاً الدائرة الأولى الموجودة في مركز الدوائر الخمس، تمثل الجانب الأخلاقي الخاص بكل إعلامي وتميزه عن غيره، والدائرة الثانية المحيطة بالدائرة الأولى، التي تمثل القواعد الأخلاقية التي تحددها كل مؤسسة إعلامية للعاملين فيها، وعند الانتقال إلى الدائرة الثالثة الأوسع، نجدها تمثل أخلاقيات المهنة الإعلامية بشكل عام، ومثال على ذلك نقابة الصحفيين وغيرها، أما الدائرة الرابعة فإنها تمثل الأطر السلوكية المفروضة من لدن أنظمة الإعلام في المجتمع، وهي مفروضة نتيجة سياسات تلك الدولة وقوانينها، وحين التوجه إلى الدائرة الأكبر المتمثلة بالدائرة الخامسة والمحيطة بكل الدوائر، نجدها تمثل الحدود الموضوعية من البشر في كل مجتمع على جميع الأنشطة الإنسانية، ولا يمكن لأي فرد أن يتعدى تلك الحدود. (مهدي، ٢٠٠٦م)

وتوجد نماذج عديدة تتعلق بموضوعات الموثيق الأخلاقية الإعلامية، مثل: (الشميمري، ٢٠١٠م)

مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع: وهي تشمل محاور عديدة، مثل حق الجمهور في الحصول على المعلومات الصحيحة والموضوعية، وعدم التحيز، وحرية التعبير والرأي، وحق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومة ونشرها، وحرية الصحافة، والجودة النوعية للمعلومة المقدمة للجمهور، وواجب الوسائل الإعلامية في التغطية الشاملة للأحداث، والأمانة والتوازن والعدالة، وعدم إساءة تقديم الصورة

والمعلومات، وعدم تشويه المعلومات وعدم الخداع والتضليل في أساليب المعلومات، واستعمال الصور والعنوانات، وأهمية المعلومات للجمهور، والفصل بين الخبر والرأي، والدقة والتعليق العادل على الأحداث، والتزام الوسائل الإعلامية بتصحيح المعلومات الخاطئة، وهو يختلف عن حق الرد، واحترام حقوق جميع الأطراف في التعبير عن آرائها، واحترام حق النقد، والعرض المتوازن لآراء الأطراف المختلفة، والدفاع عن مصالح المجتمع، وعدم التصوير النمطي لأي اتجاه سياسي أو فكري أو تيار ديني أو عرقي، وعدم التأثير في السلطة القضائية، واحترام قاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وعدم محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام، ونشر أحكام البراءة، واحترام القيم العامة للمجتمع، وعدم تجسيد الجريمة والدعوة إليها أو تشجيع المخدرات أو العنف، وعدم نشر ما يمثل إساءة للذوق العام.

مسؤولية الإعلام تجاه الدولة: وتشمل محاور عدة، مثل احترام مؤسسات الدولة، واحترام النظام والدستور والقانون، وعدم نشر المعلومات السرية التي تؤدي إلى ضرر بالمصلحة العامة، وحماية الأمن القومي.

مسؤولية الإعلام تجاه الأفراد: وتشمل عدة محاور مثل، عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة، واحترام حق الخصوصية، وعدم نشر معلومات عن حياة الأفراد الخاصة من دون موافقته، وعدم البحث في الأوراق الشخصية للفرد أو الوثائق أو الملفات الإلكترونية الخاصة به من دون موافقته، وعدم استعمال أجهزة التصوير الدقيقة والتنصت، وعدم وضع الأفراد تحت ضوء زائف، مثل صورة شخص بشكل عشوائي في أثناء الحديث عن مروجي المخدرات، وعدم الإساءة إلى الأشخاص أو إلى سمعتهم، واحترام الكرامة الإنسانية للأفراد، وتجنب القذف والشتم، واجتناب ما يتسبب في زيادة معاناة الأفراد وآلامهم معنوياً أو مادياً، واحترام حق الفرد في الرد بشأن ما يُنشر عنه.

أخلاقيات العلاقة مع المُعلنين: وتشمل عدة محاور مثل، منع تدخل المُعلنين في شؤون التحرير أو التأثير في القرارات التحريرية، وعدم تجاوز النسبة المتعارف عليها دولياً بين المادة التحريرية والإعلانات، والتمييز بوضوح بين المادة التحريرية والإعلان، وعدم قيام الصحفيين في مجال الإعلانات.

نتيجة للإرباك الذي أصاب الكثير من المؤسسات الإعلامية في المرحلة الراهنة؛ دعا الاتحاد الدولي للصحفيين المؤسسات الإعلامية إلى الابتعاد عن بث حالات الخوف والهلع بين المواطنين في أثناء حملات التغطية الخاصة بجائحة كورونا، وقد تباينت معالجة الحدث إعلامياً، ما بين معالجة مثيرة، وهي التي تميل إلى المعالجة السطحية والتهويل في تغطيتها للحدث، وهذه المعالجة تنتهي بمجرد انتهاء الحدث، ومن مشكلاتها أنها تتسبب في تشويه الوعي الجماهيري، وبين معالجة أخرى عكس الأولى، إذ تميل إلى التقليل من وقع الحدث في تغطيتها للحدث، ومعالجتها تكون ناقصة، ومعلوماتها تكون مبتورة، وبين معالجة ثالثة تكون متكاملة من خلال تعرضها لجوانب متعددة للحدث، وتتصف تغطيتها بالمتابعة الدقيقة والشمولية والعمق؛ لذلك نجد اختلافاً بين الوسائل الإعلامية من حيث تغطيتها للحدث، لهذا يمكن تلمس ثلاثة مناهج للإعلام الذي عمل على تغطية الحدث، وهي على النحو الآتي: (التميمي، ٢٠٢٠م)

إعلام الإثارة: يقوم هذا النهج الإعلامي الذي نراه للأسف في بعض المؤسسات الإعلامية على بث سيل من الأخبار السلبية والسوداوية التي تُسهم في تفاقم الأزمة الحالية، وتبث الذعر والهلع في نفوس الناس؛ مما تتسبب في حدوث أمراض نفسية، مثل القلق والاكتئاب، وهنا نلاحظ عدم التزام هذا النهج الإعلامي بأخلاقيات المهنة الإعلامية المتمثلة بالحفاظ على سلامة الأفراد وأمن المجتمع، وقد فاق الضرر الناتج عن الإثارة الإعلامية التي افتعلتها مثل هذه الوسائل الإعلامية الضرر الناتج من فيروس

كورونا، إذ أسهمت بشكل فعّال في تقليل مناعة الأفراد نتيجة الخوف النفسي، ومن ثَمَّ فإن إصابتهم بالفيروس وحدوث الموت بسببه ستكون كبيرة، ومن ضمن المسائل التي رُوِّجت لها تلك الوسائل المريبة والمسموعة والمقروءة نظرية المؤامرة التي خلطت الأوراق، فضلاً عن الكثير من الموضوعات المشوّهة، وكل ذلك من أجل جذب الشارع إلى متابعة مواقعها الإعلامية، من دون مراعاة للقيم والقواعد الأخلاقية التي تتصف بها مهنة الصحافة والإعلام.

إعلام الإنكار: يقوم هذا النهج الإعلامي على إنكار المخاطر الناتجة عن فيروس كورونا والاستخفاف به، حتى وصل البعض منهم إلى مرحلة الاستهزاء بشكل ساخر وكوميدي، من قبيل ما شاهدناه في بعض وسائل الإعلام من استضافة أشخاص غير متخصصين بالجانب الصحي، ومقابلة فنانين لا خبرة لهم ولا دراية بالأمر، ويعملون على نشر السخافات والترهات، وكان الأجدر بهم من باب الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمهنة الإعلامية في هذا الظرف الحرج، العمل على زيادة الوعي الصحي؛ لتجنب مخاطر هذا الوباء، من خلال استضافة أناس متخصصين في هذا الجانب أو في جوانب متعلقة بالحدث.

الإعلام المسؤول: يقوم هذا النهج الإعلامي على الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمهنة الإعلامية، فلم يذهب صوب التهويل والإثارة، ولم يذهب صوب الإنكار واللامبالاة، بل اتخذ نهجاً وسطياً متزاناً هادئاً ومسؤولاً في تغطيته للحدث؛ لذلك نراه ظل متماسكاً أمام إغراءات السبق الصحفي وسخونة الأخبار، وفي الوقت نفسه نجده مسؤولاً عن غرس بذرة الوعي الصحي في نفوس المتلقين؛ لتجنب مخاطر الإصابة بفيروس كورونا، وهذا النهج يعبر عن النهج الحقيقي الذي تسعى أخلاقيات الإعلام إلى نشره وسط المؤسسات الإعلامية، والمتمثلة بالشفافية، ونشر الحقائق، والإقرار بالأخطاء، واحترام الآخرين.

وفي هذا الوقت يجب على المؤسسات الإعلامية الالتزام بشكل أكثر من ذي قبل بالإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين، فهو يشتمل على مبادئ تمثل أفضل وسيلة علاجية ضد الأخبار المضللة، ونظريات المؤامرة التي نسمع عنها ونقرأها ونشاهدها في كل مكان، سواء عبر التلفاز أو المذياع أو في الصحف أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تضمنت المادة الأولى من الإعلان المذكور، أن من مسؤولية الصحفي احترام الحقيقة، وحق الجمهور في معرفتها، والاعتماد على المصادر العلمية الموثوقة، والابتعاد عن الموضوعات الظنية، وتجنب الكلمات التي تعمل على إثارة الهلع والخوف في نفوس المتلقين، وقد أضافت الأزمة الحالية بسبب جائحة كورونا الشام عن كثير من الحقائق المزيفة، سواء المتعلقة منها بجوانب التقصير في الخدمات الصحية لكثير من الدول، ولا سيما الدول الكبرى، وكشفت زيف الحقائق التي كانت تبثها عبر وسائل الإعلام المتمثلة بامتلاكها لأفضل الأنظمة الصحية، واستعدادها التام لردع أي وباء قادم أو المتعلق بوسائل الإعلام المأجورة التي كانت تتقاضى الأموال من أصحاب النفوذ من الساسة والتجار؛ للترويج عنهم أو بث الأخبار الكاذبة والمُضللة؛ بُغية تحقيق أهداف معينة، كما كشفت هذه الأزمة عن الحاجة الفعلية لإعادة النظر في بناء المنظومة الأخلاقية للمؤسسات الصحية والإعلامية، وكيفية خدمة الأفراد في وقت الأزمات، والعمل على طمأننتهم، ونشر الإعلام الصحي الهادف البعيد عن الإثارة واللامبالاة، وإرشاد المواطنين إلى ما فيه الخير لهم. (التميمي، ٢٠٢٠م)

تشير الأزمة عادةً إلى وجود تطور غير متوقع ومفاجئ في قضية معينة، وتكون بحاجة إلى تحرك سريع من لدن الجهات المعنية بالأمر؛ لاحتواء النتائج المترتبة عليه، وللإعلام دور مؤثر في إدارة هذه الأزمة مهما كانت طبيعتها، اقتصادية أو أمنية أو صحية، منها على سبيل المثال، العمل على طمأننة الجمهور، وإزالة المشاعر السلبية التي قد تصيبه نتيجة هذه الأزمة، ومواجهة الشائعات المتعلقة بها،

ولا سيما جائحة كورونا التي أثارت أزمة عالمية منذ الإعلان عنها في بداية انتشارها في الصين، وما نجم عنها من حالات من القلق والخوف الذي أصاب البشرية، وهنا نجد أن دور الإعلام لن يكون مقتصرًا على مجتمع معين، ولا على منطقة محددة، وإنما سيكون الخبر المرتبط بهذه الجائحة تأثيره عالميًا، والكل يترقب نتائج الفحوصات والتحليلات والدراسات التي تسعى للوصول إلى علاج أو اكتشاف لقاح بشأنه، فضلاً عن ترقب الكثيرين للأخبار المتداولة بشأن الإصابات والوفيات وما إلى ذلك؛ لذا تبرز هنا قيمة أخلاقيات المهنة في الوسائل الإعلامية من خلال نقل المعلومات الصحيحة، وبث الأخبار الإيجابية، فمواقع التواصل الاجتماعي تعج بالأخبار الكاذبة والإشاعات المضللة، وتبث الذعر في نفوس الناس، سواء الأخبار المتعلقة بالمسائل الصحية الخاصة بكورونا أو الجوانب الأخرى المتعلقة بهذا الوباء مثل، الجانب الاقتصادي وغيره؛ لذلك سنحاول تسليط الضوء على الدور الأخلاقي للإعلاميين، كيف يكون في هذه المرحلة الحساسة، والأزمة التي نعيش فيها، وعلى النحو الآتي: (الحداد، ٢٠٢٠م)

حلقة الوصل: تكمن أول مهمة للإعلام في أن يكون حلقة وصل ما بين الجهات المعنية بإدارة الأزمة وبين الجمهور، والعمل على توضيح الإجراءات التي تقرها الجهات المعنية بكل وضوح وشفافية؛ تجنباً لأي التباس قد يحصل، وما سينتج عنه من تأويلات؛ لذا يتوجب على الإعلامي أن يكون دقيقاً بنقل الخبر وأميناً، من خلال رسالة مفهومة وبسيطة وواضحة لا لبس فيها، يستطيع الجمهور من خلالها تفهّم أبعاد الأزمة، وكيفية التعاطي معها.

الدور التوعوي: على المؤسسات الإعلامية القيام بتوعية الجمهور وتثقيفهم في كيفية مواجهة أزمة كورونا، والعمل على احتواء النتائج المترتبة عنها، وإشراكهم في عملية إدارة الأزمة؛ لأن هذه الأزمة بحاجة إلى تكاتف جميع الجهود الحكومية والمجتمعية، والواجب الأخلاقي يُحتم على الإعلام أن يقوم بتعزيز فكرة تكامل المسؤولية الاجتماعية في إدارة الأزمة.

الدور الوقائي: يتمثل هذا الدور من خلال ما تمارسه المؤسسات الإعلامية من استضافة لخبراء ومتخصصين في المجال الصحي، والمجال النفسي، والمجال الأمني، والمجال الاقتصادي، وتسليط الضوء على خبرات الدول الأخرى في التعامل مع هكذا أزمات؛ للإسهام في وقاية الأفراد من مخاطرها. التصدي للشائعات: على المؤسسات الإعلامية التصدي بقوة وعلمية ومن منطلق أخلاقي للشائعات التي تهدف إلى إثارة الفوضى وتهديد السلم المجتمعي، فما هو متعارف عليه أنه في وقت الأزمات سرعان ما تنتشر الإشاعات وسط الجمهور، ولا سيما عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي؛ لذلك يأتي دور الإعلام الإيجابي في نفي تلك الإشاعات، وتعريف الناس بالحقائق.

الخاتمة:

من كل ما تقدم، نلمس وجود حاجة ضرورية إلى الاهتمام بمبحث أخلاقيات الأوبئة، فالقرن العشرين والقرن الحالي شهد أوبئة من أنواع مختلفة مثل، الجدري، والكوليرا، والأنفلونزا الإسبانية، وأنفلونزا الخنازير، وأنفلونزا الطيور، وفيرس سارس، وفيرس الإيبولا، وآخرها جائحة كورونا، وكل واحدة من تلك الأوبئة تكون بحاجة إلى تعامل معها من نوع خاص؛ لأن انتشارها في بلد معين تمثل أزمة، وعلى الحكومة والشعب مواجهتها بحكمة، وأن تصرف الدولة تجاه شعبها وقت الأزمات يجب أن يكون له مسوِّغات أخلاقية؛ لكي يلتزم بها الشعب من دون إكراه، كذلك يجب وضع معايير قيمة لأخلاقيات المهنة التي ستكون متصدية لمواجهة الوباء؛ لكي يكون تصرف أولئك الممارسين لتلك المهنة ذا تأثير إيجابي في الوسط الجمعي، وقد كان لمهنة الطب منذ بدء اجتياح الأوبئة على مر العصور الدور الرئيس في

مواجهة الأوبئة من خلال معالجة المصابين، وإرشاد الناس إلى مسائل تساعدهم في منع وصول العدوى إليهم، وفي وقتنا الحالي برز للإعلام دور رئيس هو الآخر، من خلال تأثيره في المجتمع تأثيراً كبيراً، سواء من خلال التلفاز أو المذياع أو الصحف والمجلات أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

إن مسألة التزام الأطباء والعاملين في المجال الطبي بالمعايير الأخلاقية لمهنتهم في زمن الأوبئة أثر كبير في الحد من انتشار الوباء بين الناس، وأن عمل الأطباء لا يقتصر على معالجة المصابين بالوباء فقط، بل يتعداه إلى غرس بذرة الوعي الصحي في عقول الناس، من خلال توعيتهم وإرشادهم إلى سبل الوقاية من الإصابة بالعدوى، فضلاً عن كيفية التعامل مع الوباء عند إصابة أحدهم به في أول الأمر، ويتم ذلك من خلال برامج تثقيفية ودورات تدريبية وإعلانات يتم ترويجها من خلال الوسائل الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهنالك بون شاسع بين الطبيب الذي يمارس مهنته على وفق المعايير الأخلاقية، وبين طبيب آخر يمارس مهنته الطبية من دون مراعاة للجانب الأخلاقي فيها، فالأول يساهم في إحياء الجميع، والثاني يساهم بقتل الجميع بشكل غير مباشر، فالتعامل الإنساني مع المرضى، والتشخيص الدقيق، وإعطاء الوصفة الصحيحة، كلها تُسهم في عملية الشفاء، وللأسف نجد بعض الأطباء لا يأبهون للأمور المعنوية، وجُل اهتمامهم هو الحصول على المكاسب المادية، حتى وإن كان ذلك على حساب صحة البشر، فنجده يعمل على مص دم مرضاه من خلال جشعه، وعدم مراعاته لحالة المريض لا النفسية ولا المادية، فيكون هو بحد ذاته فيروساً ينخر في المجتمع، وسنكون عندها بحاجة إلى إيجاد علاج له؛ لذلك لا مناص لنا من التركيز على الجوانب الأخلاقية في المهنة الإنسانية المتمثلة بالطب والتريض؛ لكي تكون لقاحاً فعالاً يتصدى لأي وباء يتمثل بجشع بعض الأطباء.

لا شك أن الإعلاميين يلعبون دوراً أساسياً في مواجهة جائحة كورونا من خلال تغطيتهم للأحداث الجارية بشأن مقاومة المرض، سواء عن طريق زيارة المستشفيات أو الأماكن التي تم حجرها صحياً؛ بسبب انتشار وباء كورونا فيها بشكل غير طبيعي أو من خلال توعية الجمهور بطرق الوقاية من الإصابة بهذا الفيروس اللعين، ونجد رأي الجمهور بالإعلاميين يختلف بحسب أخلاقيات المهنة التي يمارسونها، فالبعض يراهم فداءً يضحون بأنفسهم من أجل إيصال المعلومة الصحيحة إلى الجمهور، والبعض الآخر يراهم شياطين نتيجة إثارة بعضهم للرأي العام وخداعهم، وبث الرعب في نفوسهم، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون الإعلامي مرآة تعكس الحقيقة، ويمكن أن يكون صدى للكذب، وما يؤسف له وجود بعض الإعلاميين الذين لم يلتزموا بالمعايير الأخلاقية عند ممارستهم لمهنتهم في زمن الجائحة، فيقومون ببث الأخبار غير الدقيقة على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، والرسالة التي يريدون إيصالها إلى الجمهور خالية من الموضوعية والأمانة والصدق، وكل ما يرتجونه من تلُكُم الأخبار التي عملوا على نشرها في صفحاتهم، هو الحصول على تفاعلات لتلك الصفحات؛ ليزداد رصيدها.

مصادر البحث ومراجعته:

تمالاستردادمن. Abigail Beall. (٢٠٢٠، ٤، ٢٩). The heart-wrenching choice of who lives and dies. BBC: <https://www.bbc.com/future/article/-٢٠٢٠٠٤٢٨coronavirus-how-doctors-choose-who-lives-and-dies>

أحمد بطاح وحسن الطعاني. (٢٠٠٦م). قضايا إسلامية معاصرة في الإدارة التربوية. عمان: دار الشروق.
أحمد بن سعيد البوسعيدي. (١١، ٣، ٢٠٢٠م). الأخلاقي اتال طبية فيز من الأوبئة. تم الاسترداد منعُمان:

٧٧٣٦٦٩=<https://www.omandaily.com/?p>

30

